تأثير تقييم الاستثمارات المالية والعقارية

بالقيمة العادلة

علي الأزمة المالية في ظل المعايير المحاسبية

عياشي نورالدين

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة قسنطينة

نادر حمد الجيران

رئيس مجلس قسم المحاسبة والمراجعة
كلية الدراسات التجارية
الهيئة العامة للتعليم التطبيقى والتدريب

أولا: المقدمة

لقد عصفت بالعالم أزمات مالية واقتصادية، وتعرضت من خلالها شركات في مختلف بقاع العالم إلى إفلاسات، وهذا بالتأكيد ناتج عن استشراء الفساد بمفهومه الشامل في إدارة تلك الشركات، بما في ذلك المعلومات المحاسبية التي كانت تُعرض لم تكن بها الشفافية ولا الإفصاح الكافي. وكان أثر ذلك أن تضررت كافة الأطراف (المجتمع ــ الشركات ــ المساهمين). كل ذلك كان له أثر سلبي في عملية التنمية الاقتصادية في تلك البلدان، ناهيك عن انعكاس ذلك على مصداقية الشركات.

وبالتأكيد، كل ذلك يدلل على أن عدم وجود شفافية في المعلومات المحاسبية للشركات يمثل احد الأسباب الهامة المؤدية إلى ظهور تلك الأزمات الفجائية. وبالتالي، فإن الضحية هم صغار المساهمين والآخرين من أصحاب المصلحة في تلك الشركات، وخاصة المدرجة في أسواق المال، ناهيك عن الإرباك الذي يحدث في بنية الاقتصاد بشقيه الجزئي والكلي.

وفي هذا السياق، فإن الخلل وأسباب الأزمة المالية العالمية لا يكمن في المعايير المحاسبية الدولية، وإنما في تطبيقها، ومع ذلك فإن التنويه إلى ذلك سيعزز من دور الجهات المختصة في تفعيل وإلزام الشركات العامة والخاصة بتنفيذ تلك المعايير حتى لا تتكرر مثل هذه الأزمات.

ومن هذا المنطلق، فإن البحث يركز على هذا الموضوع باعتباره حجر الزاوية في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها الشركات على كافة المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. حيث أن المجتمع المهني يؤكد بأن المعايير المحاسبية، وبالتحديد معايير القيمة العادلة، لم يكن لها ضلع في نشوء وتفاقم هذه الأزمة بقدر ما كانت الأداة التي كشفت وأظهرت عيوب الإدارة الائتمانية. ومن هنا يبرز تأثير محاسبة القيمة العادلة على الاقتصاد، انطلاقاً من اعتمادها على الحقائق الاقتصادية، وليس

على الفرضيات المحاسبية التقليدية، بحيث ساهمت المحاسبة الجديدة في تقريب مفهوم القيمة من المنظور الاقتصادي مع مفهوم القيمة من المنظور المحاسبي.

ثانياً: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث كونه يؤكد على عملية الربط بين الأزمات التي تعصف دول العالم وبين أهمية تبني المعايير المحاسبية الدولية، وخاصة فيما يتعلق بمبدأ الشفافية والإفصاح بالنسبة للمعلومات المحاسبية كأحد أهم المخارج من تلك الأزمات لما لها من أثر في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية إلى جانب أثرها في أسواق المال، إلى إظهار الحقائق المرتبطة بالأزمة المالية وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الدولية.

ولهذا، تأتي أهمية البحث في التأكيد على أن مكمن الخلل ليس المعايير المحاسبية الدولية كما أشرنا سابقاً، ومن هنا تأتى ضرورة الاهتمام بتطبيق هذه المعايير للاستفادة منها في تطوير العمل والممارسات المحاسبية والتي بدورها ستعزز من مكانة الشركات على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، وتساهم إلى حدٍ ما في مواجهة الأزمات المحتملة التي قد تواجهها.

ثالثاً: منهجية الدراسة

تم الاعتماد في هذا البحث لتحقيقً أهداف البحث السابقة ووصولاً لأفضل الأساليب والطرق للكشف عن تأثير المعايير المحاسبية الدولية على الأزمة المالية العالمية. ولهذا اعتمد الباحثان على **المنهج الاستقرائي:** من خلال استقراء الواقع الحالي، ودراسة مفرداته ومتغيراته بهدف اكتشاف طبيعة العلاقات التي تحكم تلك المتغيرات، إلى جانب **المنهج التاريخي والوصفي:** من خلال جمع المعلومات المتعلقة بموضوع البحث وتحديد خصائصها، وأخيراً، **المنهج الاستنباطي:** والذي يعتمد على التفكير المنطقي الإستنتاجي لمحاولة الربط بطريقة منطقية بين الجوانب المختلفة لأثر المعايير المحاسبية الدولية على الأزمة المالية العالمية.

رابعا: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

١- التعرف على نظم المعلومات المحاسبية وخصائصها.

٢- توضيح الحاجة إلى تبني معايير محاسبية دولية.

٣- إبراز أهمية إعداد وعرض القوائم المالية.

٤- التعرف على جوهر العلاقة بين المعايير المحاسبية الدولية والأزمة المالية العالمية.

٥- معرفة الآثار والتداعيات المحاسبية للأزمة المالية العالمية.

٦- إبراز لنتائج وتوصيات البحث.

١- نظام المعلومات Information System:

يعد نظام المعلومات المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية اتخاذ القرارات الإدارية، وعليه يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبي " بأنه أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المادية والكمية إلى الأطراف الداخلية والخارجية لاتخاذ القرارات"[١].

ومن هنا يمكن القول أن نظام المعلومات المحاسبي هو جزء لا يتجزأ من التنظيم الإداري المعروف بنظام المعلومات الإداري(***Management Information System***) يهدف إلى إنتاج المعلومات المفيدة، وإيصالها إلى المستخدمين بالشكل الملائم، والوقت المناسب، من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم، ومن المتعارف عليه كذلك أن أي نظام معلومات يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية:

١- المدخلات (***Inputs***)

٢- المعالجة (***Processing***)

٣- المخرجات (***Outputs***)

٢- الحاجة إلى معايير محاسبية دولية:

لقد تطورت المحاسبة عبر العصور بما ينسجم مع مستويات التطور الاجتماعي والاقتصادي في مختلف دول العالم، وفي ظل الأنظمة والتشريعات السائدة في كل منها. ففي ظل عدم وجود تنسيق دولي في المجال المحاسبي، سعت الدول إلى تنظيم مختلف الأنشطة السائدة في بيئتها الاقتصادية، وكان من الطبيعي أن يبرز الاختلاف فيما يتعلق بالقواعد والقوانين المتعلقة بمعالجة البيانات المحاسبية وعرض القوائم المالية، ومعه اختلاف في قراءة المعلومات وإجراء المقارنات، تبعا لاختلاف الظروف الاقتصادية الاجتماعية، والثقافية. ويبرز الاختلاف في أسس القياس والإفصاح المحاسبي من خلال[٢]:

- تباين في تحقق الإيراد
- تباين في تحميل المصروفات
- تباين في المصطلحات المحاسبية
- تباين في أسس التقويم والقياس المحاسبي
- تباين في أسس إعداد القوائم المالية وتوحيدها.

ساهم ذلك التباين في جعل البعض ينادي بضرورة توحيد الممارسات في اتجاه تحقيق التقارب وتوحيد اللغة المحاسبية، وإعطاء قراءة موحدة للقوائم المالية. وقد نمى هذا التوجه بالنظر لعدة أسباب أهمها:

- عولمة الاقتصاد ونمو وتحرير التجارة الدولية والاستثمار الدولي المباشر.
- تطور الأسواق المالية العالمية.
- الخصخصة في بعض دول العالم.
- تغيرات في أنظمة النقد الدولية.
- تعاظم قوة الشركات متعددة الجنسيات لتشمل أصقاع المعمورة، سواء كان ذلك عن طريق إنشاء فروع لها في الأقاليم والدول، أو السيطرة على شركات تابعة[٣].

وأمام الاختلافات الطبيعية في المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية التي كانت تؤدي إلى نتائج مختلفة وأحيانا متعارضة، أدركت مجموعة من الدول أهمية التنسيق

وإيجاد قاعدة مشتركة للمقارنة والتماثل، ومن هنا نشأت فكرة المعايير المحاسبية الدولية. وجاءت هذه المعايير بقواعد وأسس وتضع دليلا لكيفية تنفيذ المعالجات المحاسبية، والحد الأدنى من المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها.

ولغاية تأسيس لجنة المعايير المحاسبية الدولية، كان هناك عضوان بارزان في وضع المعايير المحاسبية الدولية، وهما[٤]:

- مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي: (FASB) Financial Accounting Standars Board
- مجلس معايير المحاسبة المالية البريطاني: ***(ASB) Accounting Standars Board***

وتولت تطبيق المعايير الصادرة عن هاتين الهيئتين إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، مجموعة الدول المرتبطة معهما باتجاهاتها السياسية والاقتصادية، مثل دول الكومنولث.

وبعد زوال الموجة الاستعمارية، كان لا بد من بروز جهة تعمل على وضع معايير محاسبية دولية بمعزل عن المجلسين المذكورين، تكون قابلة للتطبيق على مستوى جميع دول العالم، فجاءت سنة ١٩٧٣ لتشهد ميلاد وتأسيس لجنة المعايير المحاسبية الدولية ***(IASC) International Accounting Standars Commitee***

وتجدر الإشارة إلى أن فكرة التوحيد المحاسبي، وضرورة التنسيق بين المعايير المحاسبية تعود إلى سنة ١٩٠٤، وهو تاريخ انعقاد أول مؤتمر دولي للمحاسبين بمدينة سانت لويس بأمريكا، تمت فيه مناقشة ومقارنة المبادئ المحاسبية، وحتى الممارسات المحاسبية في البلدان الكبرى في العالم[٥]. فمنذ تنامي نشاط الشركات متعددة الجنسيات، وتواجدها في مناطق مختلفة، وبروز مشاكل في المعالجة المحاسبية ونتائجها، ظهرت الحاجة الماسة لاعتماد معايير محاسبية دولية يتم تطبيقها على كل الشركات.

٣- إنشاء لجنة المعايير المحاسبية الدولية:

في سنة ١٩٧٢ انعقد المؤتمر الدولي للمحاسبين بمدينة سيدني الأسترالية، واتخذت فيه جملة من القرارات أهمها إنشاء هيئتين هما: لجنة معايير المحاسبة الدولية ***(IASC)*** والاتحاد الدولي للمحاسبين ***(IFAC)***. تتمثل وظيفتهما في التعامل مع المشكلات المحاسبية الدولية وتذليل الفوارق المسجلة في المعالجة المحاسبية بين مختلف البلدان، من خلال تحسين نوعية القوائم المالية، وقابليتها للمقارنة على المستوى الدولي.

لقد ظهرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية إلى الوجود بتاريخ ٢٩ يونيو ١٩٧٣ نتيجة لاتفاق الهيئات المحاسبية في أستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، أيرلندا، والولايات المتحدة الأمريكية[٦]. وتتمثل أهداف اللجنة كما جاء في دستورها في:

- إعداد ونشر معايير محاسبية ذات غرض عام، تراعى عند إعداد القوائم المالية، وتشجيع القبول بها، والعمل بموجبها على المستوى العالمي.
- العمل بشكل عام على تطوير وتوافق التعليمات والمعايير المحاسبية، والإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية على المستوى العالمي.

والجدير بالذكر أن إصدار المعايير المحاسبية كان يتم حسب الحاجة والمشاكل المحاسبية المطروحة، وقد تم إصدار أول معيار محاسبي لهذه اللجنة في جويلية من سنة ١٩٧٥ ليتم إلغاؤه في سنة ١٩٩٨ واستبداله بمعيار القوائم المالية ***(Financial Statements)***[٧] وقد أصدرت اللجنة ٤١ معيارا لغاية نهاية ٢٠٠٠، ثم تم دمج بعض المعايير في معايير أخرى وإلغاء بعضها ليتخفض عددها إلى ٣٠ معيارا[٨].

وفي عام ١٩٨٤ تم تأسيس المجلس الاستشاري للجنة المعايير المحاسبية الدولية، أعقبه في عام ١٩٩٨ زيادة عدد أعضاء اللجنة (IASC) إلى ١٤٠ عضوا يمثلون جهات محاسبية من ١٠١ دولة. إضافة إلى ذلك فقد تم في سنة ٢٠٠١[٩] تعديل اسم لجنة معايير المحاسبة الدولية ليصبح مجلس معايير المحاسبة الدولية

International Accounting Standards Board (IASB). وتعديل تسمية المعايير المحاسبية الدولية (IASs) إلى معايير التقارير المالية الدولية(IFRSs):
International Financial Reporting Standards

يتبع لجنة المعايير المحاسبية الدولية لجنة أخرى يكمن عملها في وضع تفسيرات للمعايير المحاسبية التي يتم إصدارها، ويطلق عليها لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية ***Standing Interpretations Commitee (SIC)***. وقد أصدرت اللجنة ٣٤ تفسيرا لتلك المعايير منذ تأسيسها في سنة ١٩٧٧ لغاية ٢٠٠٠، وتم فيما بعد دمج كثير من هذه التفسيرات ضمن المعايير المحاسبية ذات العلاقة(١٠).

تعتبر النتائج المحاسبية مقياساً جيداً للوقوف على صحة القرارات ذات التأثير المالي، وكلما كانت هناك جودة في المعلومات المحاسبية وإظهار المراكز المالية، يكون هناك تصويرا أفضل لوضع المنشأة. ومن هنا يبرز الاهتمام الواضح بموضوع القوائم المالية وأسلوب عرضها في صورة بيانات مالية مفيدة وموثوقة، يرافقها إفصاح ملائم. وبعبارة أخرى تشكل القوائم المالية والإيضاحات المرفقة بها وسيلة الإبلاغ الرئيسية التي يعتمد عليها مستخدمو المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات. ومن من تبرز الأهمية الكبيرة التي تكتسيها إعداد وعرض القوائم المالية.

٤- المعيار المحاسبي الدولي الأول: عرض القوائم المالية:

يتعدد مستخدمو المعلومات المحاسبية، وتختلف حاجاتهم بسبب تنوع وتعدد قراراتهم. ويمكن تحديد الفئات الرئيسية بما يلي: المستثمرون الحاليون والمحتملون، المقرضون، الموردون والدائنون التجاريون، العملاء، الموظفون، الحكومة، الجمهور.

وكما سبقت الإشارة إليه، فإن الغرض من إعداد القوائم المالية وعرضها هو تزويد كافة المستخدمين بمعلومات تساعدهم في ترشيد قراراتهم الاقتصادية. غير أن القوائم المالية قد تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف التصورات، أو بحكم الظروف الاجتماعية الاقتصادية والقانونية، لذلك يسعى مجلس معايير المحاسبة الدولية

(*IASB*) إلى تضييق هذه الفروق من خلال التوافق بين مختلف التشريعات والإجراءات المتعلقة بإعداد وعرض محتوى القوائم المالية. وحيث أن القوائم المالية لا يمكنها أن تفي بكافة المعلومات المالية لمختلف المستخدمين، فإن هناك معلومات أساسية تلبي بشكل عام احتياجات جميع الفئات من أجل ترشيد القرارات الاستثمارية.

٤-١ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

وهي الصفات التي تتميز بها المعلومات الواردة في القوائم المالية، وتجعلها ذات جودة عالية، وأساسا سليما لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة من قبل مستخدمي القوائم المالية. وقد حددت هذه الخصائص النوعية الأساسية بأربعة وهي:

القابلية للفهم، الملاءمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة[١١].

٤-١-١ القابلية للفهمUnderstandability:

وتتطلب هذه الخاصية أن يتم عرض المعلومات المالية بطريقة تمكن المستخدمين من فهمها، ويفترض أن تكون لدى هؤلاء المستخدمين دراية ومعرفة بمجال المحاسبة، وأعمال المنشأة ونشاطاتها الاقتصادية.

٤-١-٢ الملاءمة *Revelance*:

وتعني هذه الخاصية أن تكون المعلومات المعروضة ذات صلة بالقرار الذي سيتم اتخاذه، حيث ترتبط الملاءمة بطبيعة المعلومات وأهميتها النسبية. وتجدر الإشارة هنا إلى الدور التنبؤي والتأكيدي للمعلومات المالية وارتباطهما الوثيق، حيث يمكن الاعتماد على المعلومات المالية المؤكدة الخاصة بالدورات السابقة كمنطلق لإجراء التنبؤات المستقبلية حول المركز والأداء الماليين للمؤسسة.

٤-١-٣ الموثوقية*Reliability* :

لكي تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوقة، وتمثل بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى في المؤسسة، بعيدا عن أي تحيز أو تأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على إعدادها. ومن هنا تبرز الصفات الفرعية لخاصية الموثوقية

وهي: التمثيل الصادق، الجوهر فوق الشكل، الحياد، الحيطة والحذر، وتكاملية المعلومات.

٤-١-٤ قابلية المقارنة *Comparability*:

وتعني إمكانية مقارنة القوائم المالية للمنشأة عبر فترات مختلفة، أو مقارنة القوائم المالية لمنشأة معينة مع نظيراتها بغرض تحديد الاتجاهات في المركز المالي ومستويات الأداء، ومن ثم القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل. فلا يمكن مقارنة القوائم المالية لسنة معينة مع القوائم المالية لسنة أخرى إلا إذا تم إعدادها جميعها باستخدام نفس الأسس والمفاهيم المحاسبية. ومن أجل تفعيل قابلية المقارنة يتوجب الإعلان عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية.

٤-٢ عناصر القوائم المالية The Elements of Financial Statements

يتم من خلال القوائم المالية تجميع وتصنيف الآثار المالية لمختلف العمليات والأحداث تبعا لخصائصها الاقتصادية. ويعرف هذا التصنيف بعناصر القوائم المالية، والتي تم تحديدها بخمسة عناصر هي: الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية، الدخل، والمصروفات(١٢).

- بعض هذه العناصر يتعلق بالميزانية وهي الأصول، الالتزامات، وحقوق الملكية، وهي العناصر المتعلقة مباشرة بقياس المركز المالي.
- بعضها يتعلق بقائمة الدخل وهي الدخل والمصروفات، وترتبط مباشرة بقياس الأداء.
- تتعلق جميع هذه العناصر بقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في المركز المالي.

بالإضافة إلى البيانات أعلاه، يطلب من المؤسسات توفير الملاحظات، والإيضاحات التفسيرية والسياسات المحاسبية التي تساعد مستخدمي القوائم المالية. وسنحاول فيما يلي التطرق إلى هذه المكونات بشيء من التفصيل.

٤-٢-١ الأصول *Assets*:

وهي الموارد التي يتم السيطرة عليها من قبل المنشأة كنتيجة لأحداث سابقة، ويتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية إلى المنشأة. وهنا نشير إلى وجوب توافر الخصائص الثلاثة لكي يوصف البند بأنه أصل:

- يجب أن يوفر الأصل منفعة اقتصادية مستقبلية محتملة تمكن من توفير تدفقات نقدية صافية في المستقبل
- أن تكون المنشأة قادرة على الحصول على المنافع من الأصل، وتمنع أو تقيد فرصة حصول المنشآت الأخرى على تلك المنافع.
- أن يكون الحدث الذي وفر للمنشاة الحق في الحصول على منافع الأصل قد حدث فعلا[١٣].

وتستخدم الأصول في المنشأة في العملية الإنتاجية التي تؤدي إلى إنتاج السلع والخدمات والحصول على العائد النقدي، ومن هنا يأتي ارتباط الأصل بتدفق المنافع الاقتصادية إلى المنشأة. وتقسم الأصول إلى أصول متداولة ***Curent Assets*** كالنقدية، النقدية المعادلة، المدينين والمخزون وأصول غير متداولة ***Non- Curent Assets*** كالممتلكات والمنشآت والأجهزة والمعدات. فحسب المعيار المحاسبي الدولي يتم تصنيف الأصل على أنه متداول في الحالات التالية[١٤]:

- عندما يتوقع أن يتحقق أو يحتفظ به خلال الدورة التشغيلية العادية (دورة الاستغلال).
- عندما يحتفظ به بشكل رئيسي من أجل استغلاله خلال الأجل القصير، وأن يتحقق في حدود السنة من تاريخ إعداد الميزانية.
- عندما يكون أصل نقدي أو معادل للنقدية، ولا توجد شروط على استعماله.

من جهة أخرى يمكن تصنيف الأصول حسب وجودها المادي إلى أصول ملموسة وغير ملموسة (***Intangible assets /Tangible assets***) :

- الأصول الملموسة تتميز بوجود كيان مادي لها، سواء كان هذا الكيان حقيقيا كالممتلكات المنشآت والمعدات، أو رمزيا أو قانونيا مثل الأسهم والأوراق التجارية.
- الأصول غير الملموسة سواء كانت محددة مثل حقوق الامتياز وبراءات الاختراع، أو كانت غير محددة مثل الشهرة[١٥].

٤-٢-٢ الالتزامات:*Liabilities*

وهي مطلوبات حالية على المنشأة تظهر نتيجة لأحداث سابقة، ويتوقع أن يؤدي إطفاءها إلى تدفقات خارجة لموارد المنشأة التي تكون على شكل منافع اقتصادية. وتصنف الالتزامات إلى متداولة كالحسابات الدائنة التي يتوقع تسويتها خلال الدورة التشغيلية العادية (دورة الاستغلال)، والتزامات غير متداولة كالقروض طويلة الأجل.

٤-٢-٣ حقوق الملكية *Owners Equity*

وهي الحصة المتبقية في صافي الأصول بعد طرح الالتزامات، ويختلف تصنيف حقوق الملكية حسب نوع المؤسسة، شركة فردية، شركة تضامن، أو شركة مساهمة.

٤-٢-٤ الدخل *Income*

وهو الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات داخلة أو زيادة في الأصول. ويتضمن تعريف الدخل كل من الإيرادات والمكاسب[١٦]:

حيث تتحقق الإيرادات ***Revenues*** من خلال النشاط العادي الممارس من قبل المنشأة مثل المبيعات، الرسوم، الفوائد، التوزيعات، الإيجارات، أتعاب الخدمة..

أما المكاسب ***Gains*** فتمثل البنود التي تتوافق مع تعريف الدخل، وقد تظهر أو لا تظهر بسبب النشاطات العادية للمنشأة، ولا تختلف في طبيعتها عن الإيرادات وتحقيق الزيادة في المنافع الاقتصادية مثل مكاسب بيع الأصول غير المتداولة، والمكاسب المتعلقة بإعادة تقييم الأوراق المالية.

٤-٢-٥ المصروفات *Expenses*

وهي الانخفاض المسجل في المنافع الاقتصادية خلال الدورة المحاسبية، ويتضمن التعريف الخسائر إضافة إلى المصروفات الأخرى التي تنشأ في سياق النشاطات العادية للمنشأة، ومن الأمثلة على المصروفات نجد تكلفة المبيعات، الأجور والاستهلاك وغيرها[١٧]. حيث تأخذ المصروفات شكل التدفقات الخارجة أو التناقص في الصول. أما الخسائر فقد تظهر أو لا تظهر بسبب النشاطات العادية للمنشأة، وهي تمثل الانخفاض في المنافع الاقتصادية ولا تختلف في طبيعتها عن المصروفات الأخرى، وبالتالي لم يتم تصنيفها كبند مستقل من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية ***(IASB)***. ومن أمثلة الخسائر تلك التي تنشأ على الكوارث، أو بيع الأصول غير المتداولة.

٤-٢-٦ السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية:

وتتمثل في الملاحظات التفسيرية لبنود القوائم المالية السالفة الذكر، ومدى الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية.

٥- المعايير المحاسبية الدولية والأزمة المالية ٢٠٠٨

في ظل العولمة أو الرأسمالية المعولمة تحول الاقتصاد العالمي من اقتصاد حقيقي إلى اقتصاد مالي، أي من اقتصاد قائم على الإنتاج الحقيقي والاستثمار إلى اقتصاد وهمي قائم على أسس المضاربة والمخاطرة في المشتقات المالية وغيرها، وهي أدوات من ابتكار الرأسمالية المالية الراهنة.

إن مجريات سياسات اقتصاد السوق والمنافسة الحرة والانفتاح بلا قيود أمام حركة رأس المال والسلع في ظل العولمة، أدى إلى نشوء وتراكم عوامل الأزمة المالية والاقتصادية التي تفجرت في أيلول ٢٠٠٨، الأمر الذي أعاد إلى الأذهان أزمة ١٩٢٩ وتداعياتها الخطيرة على المجتمع ككل. والمتتبع لهذه الأزمة يكتشف أن جذورها تعود إلى الزيادة الكبيرة في حجم القروض العقارية الممنوحة برهونات

عقارية وبإجراءات ميسرة من قبل المؤسسات المالية الأمريكية دون وجود ضمانات كافية.

وبالفعل فقد تسببت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة في سقوط مدوي للاقتصاد والبورصات العالمية بنسب متفاوتة، وتعرضت العديد من البنوك إلى الإفلاس كان آخرها بنك ***"Washington Mutual"*** الذي يعد أحد أكبر مصارف التوفير والقروض وسادس مصرف في الولايات المتحدة من حيث الأصول، والذي تدهورت أسهمه في البورصة إلى الحد الأقصى. ويعتبر هذا المصرف أحدث مؤسسة عملاقة في عالم المال الأمريكي تنهار بسبب الأزمة في أقل من أسبوعين بعد مصرفي الأعمال ليمان براذرز وميريل لينش، إضافة إلى مجموعة التأمين (إيه آي جي ***AEG***) وشركات عقارية ضخمة مثل فاني ماي وفريدي ماك (***Fannie Mae*** و ***Freddie Mac***)[١٨].

وبحسب الخبراء فإن جذور الأزمة التي عرفت بأزمة الرهن العقاري أو أزمة القروض عالية المخاطر، تعود إلى سياسات تحرير الأنظمة البنكية وخفض معدلات الفائدة، التي قام بها مجلس الاحتياطي الفيدرالي بقيادة رئيسه السابق وذلك بعد تهاوي أسعار أسهم التكنولوجيا، وهو الأمر الذي شجع على انخفاض تكاليف الإقراض، وساهم بشكل كبير في تكون أزمة العقارات في الولايات المتحدة والتي بدورها تفاقمت لتطيح بالاقتصاد الأمريكي ككل[١٩]. وقد ارتبطت بوادر الأزمة بصورة أساسية بالارتفاع المستمر لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي منذ عام ٢٠٠٤ وهو ما شكل زيادة في أعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد أقساطها، خاصة في ظل التغاضي عن السجل الائتماني للعملاء وقدرتهم على السداد حتى بلغت تلك القروض نحو ١،٣ تريليون دولار في مارس ٢٠٠٧ م، وتفاقمت تلك الأزمة مع حلول النصف الثاني من عام ٢٠٠٧، حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الأقساط المالية المستحقة عليهم[٢٠].

ويمكن استعراض أهم جذور الأزمة المالية العالمية في النقاط التالية[٢١]:

- تدني نسبة الفائدة (في حينها) إلى (١,٥%) على القروض المخصصة للسكن وبدون ضمانات كافية، مما شجع على زيادة القروض سواء كانت لأغراض السكن أو لغرض الاستثمار طويل الأجل أو للمضاربة.
- قيام بعض المصارف بتحويل قيم القروض الممنوحة إلى سندات متداولة في الأسواق المالية.
- قيام بعض المصارف ببيع الديون على شكل سندات في سوق الأوراق المالية.
- قيام المستثمرين الذين حصلوا على هذه السندات برهنها لدى البنوك مقابل حصولهم على ديون جديدة لشراء المزيد من هذه السندات.
- هبوط قيمة العقارات منذ بداية عام ٢٠٠٧ بحيث أصبحت قيمتها أقل من قيمة السندات المتداولة.
- فشل ملايين المقترضين في الولايات المتحدة الأمريكية في تسديد ديونهم للبنوك حتى بعد بيع عقاراتهم ومساكنهم.
- انهيار وإفلاس العديد من المصارف والشركات العقارية وشركات التأمين.
- قيام العديد من المستثمرين بسحب ودائعهم من البنوك مما أثر سلبياً على حجم السيولة.
- انخفاض السيولة بسبب التوسع في الإقراض من البنوك.
- محاولة بيع العقارات ولم تجد من يشتري.

إن استفحال المنافسة بين المؤسسات المصرفية المختلفة، جعل من سوق رأس المال سوقا رائجة، أكسبها بعدا رياديا في المجال الاقتصادي والمالي، ومن ثم البحث عن أفضل التوظيفات من خلال ابتكار صيغ جديدة لاستقطاب الزبائن وتفعيل دور الوساطة المالية بالإضافة إلى المضاربات المختلفة التي أصبحت تسير بواسطتها سوق الأسهم والسندات. وتحولت هذه الأزمة في ظرف قياسي إلى أزمة مالية نظامية

ومن ثم إلى أزمة اقتصادية عالمية، لم يقتصر أثرها على تدهور قيمة الأسهم في الأسواق المالية فحسب، بل امتدت آثارها إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي.

٦- الآثار والتداعيات المحاسبية للأزمة المالية العالمية:

لم تكن مهنة المحاسبة ومعاييرها المهنية بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية التي عرفت بأزمة الرهن العقاري أو أزمة القروض عالية المخاطر، إذ ثار جدل كبير حول مسؤولية هذه المعايير المحاسبية، وبالتحديد نظام تقييم الأصول على أساس أسعار السوق المفترضة أو ما يسمى بالقيمة العادلة ***Fair Value*** . وتزايدت الانتقادات الموجة إلى معايير المحاسبة الدولية في أنحاء مختلفة من العالم خصوصا من المشاركين في الأسواق المالية ومن جهات الرقابة الحكومية.

بعض تلك الانتقادات ترى أن القيمة العادلة بمفهومها المحاسبي ليست عادلة ولا تنسجم مع الفكر الاقتصادي، لأنها تعكس الموقف المالي للشركة من منظور آني، وليس من منظور مستمر طويل الأمد، في حين يرى البعض أن موضوع تقدير القيمة العادلة يشوبه الغموض بسبب الصعوبات التي تكتنف تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية عندما تكون الأسعار في الأسواق المالية غير متوفرة، ومن العسير الحصول على المعلومات اللازمة حولها، الأمر الذي يجعل المشاركين في الأسواق المالية ينظرون بتوجس من بعض التقديرات التي تقوم بها إدارة الشركة للقيمة العادلة(٢٢).

٦-١ مفهوم القيمة العادلة:

لقد تم تعريف القيمة العادلة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية بأنها تتمثل في القيمة التي يمكن بموجبها مبادلة أصل أو تسوية التزام (تسديد دين) بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل، وعلى بينة من الحقائق وتتعامل بإرادة حرة. ويتضح من خلال التعريف أن القيمة العادلة هي عبارة عن قيمة الأدوات المالية (الأسهم أو السندات) التي يمكن بيعها أو شراؤها في السوق المالية في وقت معين وبمبلغ محدد. فأفضل دليل على القيمة العادلة حسب المعايير المحاسبية هو الأسعار المعروضة في سوق

نشط تكثر فيه التعاملات، حيث تتوفر لكل الأطراف المتعاملة جملة المعلومات التي يحتاجونها والمتعلقة بالأداة المالية سواء أكانت أسهم أو سندات.

عندما ظهرت طريقة ***Mark to Market*** أصبحت المؤسسات المالية قادرة على أن تعترف بالأرباح والخسائر الناتجة عن الاستثمار في الأصول المالية، باعتماد القيمة السوقية لها. ولا يطرح ذلك إشكالا كبيرا طالما كانت هناك سوقا نشطة وفاعلة للأصول، لكن وبالنظر لكون العديد من الأصول لا توجد لها سوق معلنة تحدد أسعار التبادل الآنية هنا ظهرت مشكلة القياس وأقرت الهيئات استخدام عبارة القيمة العادلة ***Fair Value*** بدلا من عبارة القيمة السوقية، فأحيانا نحتاج إلى تقدير القيمة من خلال استخدام نماذج ومعادلات معينة ***Mark to Model***[٢٣].

إن الانهيار الكبير الذي عرف بأزمة إنرون***Enron*** [٢٤] في عام ٢٠٠٢ جعل النقاش يحتدم حو إشكالية قياس القيمة العادلة، فقد تعددت التعريفات العلمية لها وتبعثرت في المعايير المحاسبية، مما أفقدها ميزة الثبات وأصبحت ثغرة نفذت منها مجالس الإدارات للتلاعب بالأرباح وتضخيم الأصول. لذلك وبعد جدل طويل تم اعتماد المعيار المحاسبي الأمريكي رقم ١٥٧ بعنوان قياس القيمة العادلة ***Fair Value Measurement***، حيث بني هذا المعيار على أساس أن الأسواق قادرة على تقديم أفضل قياس للأصول وأكثرها استقلالا وعدالة. ولحل قضية التلاعب بالقيمة العادلة من خلال استخدام طريقة ***mark to model*** قدم المعيار تفصيلا هيكليا للقيمة العادلة على أساس وجود أسعار سوقية من مصادر مستقلة على النحو الآتي[٢٥]:

١- القيمة العادلة التي يتم استخلاصها بناء على تعاملات الأسواق ويتم الحصول عليها من مصادر مستقلة عن الإدارة.

٢- القيمة العادلة بتقدير الإدارة، ولكن أيضا وفقا لمبدأ أسعار السوق، ووفقا لأفضل المعلومات المتاحة لها، مع الأخذ في الحسبان أسعار الفائدة والمخاطر المحيطة بعملية البيع وذلك عندما لا تكون هناك أسواق نشطة ومصادر مستقلة يمكن الاعتماد عليها.

من المعروف أن الممارسة المحاسبية قد سبقت التنظير المحاسبي، في حين أن محاولات التنظير المحاسبي فتنقسم إلى مدرستين فكريتين[٢٦]:

- الأولى هي مدرسة تنظير المحاسبة كما هي كائنة فعلا ويطلق عليها المدرسة الوصفية التي تقوم على طريقة الاستقراء من الواقع، وتتخذ القواعد المحاسبية في ظلها شكل المبادئ المقبولة قبولا عاما.
- المدرسة الثانية هي تنظير المحاسبة كما يجب أن تكون، ويطلق عليها المدرسة المعيارية في التنظير المحاسبي وتقوم على طريقة الاستنباط المنطقي، وتتخذ القواعد المحاسبية في ظلها شكل المعايير المحاسبية التي تلقى اتفاقا عاما، حيث نجد من بين هذه المعايير معيار القيمة العادلة المبني على أسس علمية والذي يعتبر من نتاج المدرسة المعيارية. وقد واجه هذا المعيار في الآونة الأخيرة بسبب الأزمة المالية العالمية الكثير من الانتقادات وخاصة في قياس الأدوات المالية، مما دعا الكثير إلى توجيه اتهامات كبيرة بشأن هذا المعيار والدعوة إلى إلغاء العمل به.

٦-٢ القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية:

لم يكن هناك شك أن البنوك قادت إلى هذه الكارثة الاقتصادية، لكن الشكوك حامت بشدة حول الأثر التراكمي الذي خلفه استخدام المعيار رقم ١٥٧ وبشكل خاص طريقة ***Mark to Market***، الأمر الذي جعل العديد من الاقتصاديين الذين طالما نادوا بتطوير الطرق المحاسبية لقياس وعرض الأصول لتقترب كثيرا من القيمة الحقيقية، يناشدون اليوم بإيقاف العمل بأفضل هذه الطرق وأكثرها حداثة، وهو ما جعل خطة الإنقاذ الأمريكية تدرج بندا خاصا بمشروع إعادة النظر في المعيار ***(FAS 157)***[٢٧].

الشكوك التي أصبحت تكتنف مصداقية عمل معيار القيمة العادلة تجسدها دعوة جورج ماكين المرشح الجمهوري لرئاسة الجمهورية حينئذ وبمشاركة ٦٠ عضوا من أعضاء الكونغرس من هيأة تداول الأوراق المالية ***Securities Exchange***

Commission (SEC) إلى وقف العمل به ولو بصفة مؤقتة. وحجتهم في ذلك أن تطبيق (***FAS, 157***) ساهم في تضخيم غير مبرر لقيم العقار ومن ثم في قيم القروض العقارية الممنوحة من بنوك الاستثمار، وما ترتب عليه من تضخيم في قيم السندات العقارية والتي أدت إلى حدوث أول حلقات الأزمة بانهيار بنك ***Lemans Brothers***[٢٨].

لكن فريقا معارضا وبدعم من (***IASB, FASB, SEC***) عارضوا هذه الدعوة وذلك على أساس أن القيمة العادلة لم تكن السبب في حدوث الأزمة المالية ولكنها كشفت عنها، وحجتهم في ذلك أن البنوك الاستثمارية التي كانت بمنأى عن الرقابة أساءت استخدام منهج القيمة العادلة. وعليه طالب هذا الفريق بتبني منهجا وسطا في تطبيق معيار القيمة العادلة يقضي باستخدام أسلوب خصم التدفقات النقدية المتوقفة ***Discounted cash flow*** في تقدير القيمة العادلة للأصول غير السائلة، وذلك عوضا عن أسلوب ***Mark-Market***[٢٩].

٦-٣ خطة الإنقاذ الأمريكية:

وأفرزت معايير المحاسبة ومعايير التدقيق في العالم أزمة ثقة للمستثمرين في المعلومات التي تقدمها البيانات المالية وزعزعة القناعة في جدوى النظام المالي والاقتصادي العالمي.

لقد سلطت الأزمة المالية العالمية الضوء على معايير المحاسبة ومعايير التدقيق في العالم وبرزت أزمة ثقة في نوعية المعلومات التي تقدمها البيانات المالية، وبالتالي زعزعة القناعة في جدوى النظام المالي والاقتصادي العالمي. وإزاء الأوضاع الناتجة عن الأزمة المالية الراهنة سارعت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها معظم الدول التي تأثرت بتداعيات الأزمة، إلى تبني خطط للإنقاذ في محاولة لإنقاذ النظام المصرفي والأسواق المالية، والحيلولة دون تواصل تراجع الإنتاج الصناعي وتفاقم مشكلة البطالة. حيث اضطرت الحكومة الأمريكية للتدخل بالاستحواذ على كبرى الشركات العقارية وبعض المؤسسات، ووضع خطة إنقاذ خصصت لها

اعتمادات مالية قدرها ٧٠٠ مليار دولار. بالإضافة إلى ذلك فقد شملت خطة الإنقاذ الأمريكية بعض الجوانب المحاسبية، مست بالأساس المعيار المحاسبي ١٥٧ المتعلق بالقياس بالقيمة العادلة.

لقد وجهت أصابع الاتهام إلى المعيار المحاسبي الأمريكي رقم١٥٧ والمتعلق بالقياس بالقيمة العادلة، والذي يعادل المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩، حيث اعتبر من أهم أسباب نشوء هذه الأزمة العالمية من خلال الشكوك التي حامت حول إساءة تطبيقه بشكل صحيح. وقد تضمنت خطة الإنقاذ التي اقترحتها الإدارة الأمريكية قسمين هما ١٣٢ و١٣٣ والمتعلقان بمحاسبة القيمة العادلة(٣٠).

- حيث ينص القسم ١٣٢ Authority to suspend mark to market accounting على هيئة الأوراق المالية SEC امتلاك صلاحية تعليق تطبيق المعيار ١٥٧ لأي شركة مصدرة للأوراق المالية إذا رأت الهيئة بان ذلك يصب في المصلحة العامة ويحمي المستثمرين.
- أما القسم ١٣٣ Study on mark to market accounting فينص على انه يتوجب على هيئة الأوراق المالية إجراء دراسة حول المعايير المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة ويتوجب عليها تقديم تقريرها إلى مجلس الشيوخ خلال فترة ٩٠ يوما تبدأ من تاريخ إقرار الخطة، بحيث تتضمن الدراسة:
  - أثر المعيار على ميزانية المؤسسات المالية.
  - أثر تلك المحاسبة على البنوك التي أفلست خلال عام ٢٠٠٨.
  - أثر المعيار على نوعية المعلومات المالية المتاحة للمستثمرين.
  - الطريقة التي يقوم من خلالها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي***FASB*** بتطوير المعايير المحاسبية.
  - مدى إمكانية إجراء التعديلات على المعيار،
  - المعايير المحاسبية البديلة للمعيار المحاسبي ١٥٧.

لقد دفعت الانتقادات الكثيرة التي تعرضت لهـا المعـايير المحاسـبية الدوليـة، وبخاصة معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة، إلى تكاثف جهود مجالس معـايير المحاسبة للدفاع عن هذه المعايير وتبرير صحتها، ومقاومة الدعوة لإيقافها، حيث قام كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ***(IASB)*** ومجلس معايير المحاسـبة الماليـة الأمريكية ***(FASB)*** بتشكيل لجان مهمتها تحليل الأزمة الماليـة والتوصـل إلـى أن معايير القيمة العادلة ليست هي السبب في حدوث هذه الأزمة المالية، وكذلك تقديم ما يبرر صحة هذا المعيار. ويمكن إبراز أهم الخطوات والإجراءات التي قام بهـا كـلا المجلسين بما يلي[٣١]:

١- في شهر سبتمبر ٢٠٠٨ وفي اجتماع المجلس الاستشاري للمعـايير ***SAC*** فـي مجلس معايير المحاسبة الدولية ***IASB*** المخصص للازمة الائتمانية تـم نقـاش التقرير المقدم من منتدى الاستقرار المالي ***FSF*** والذي اعد بالتعاون مع العديـد من المراكز والهيئات القومية والمنظمات الدولية بمـن فـيهم مجلـس معـايير المحاسبة المالية الأمريكيـة ***FASB*** والمعنـون "تحـسين الـسوق والمرونـة المؤسساتية لتكوين استقرار مالي"، وقد اظهر التقرير أسباب الضعف التـي أدت إلى اضطراب الأسواق المالية الحالي وعرض بعـض الإجـراءات الـسريعة الواجب اتخاذها لزيادة مرونة الأسواق في المستقبل.

٢- في ٢٠٠٨/٩/١٦ واستجابة لتوصيات منتدى الاستقرار المالي ***FSF*** قامت لجنـة الخبراء الماليين ***EAP*** المشكلة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدوليـة وفقـا لتوصيات منتدى الاستقرار المالي والمناط بها مهمة تحديد الممارسات الواجـب إتباعها في ظل سوق غير نشط بالخروج بتقرير إرشادي عن كيفيـة اسـتخدام القيمة العادلة في ظل الأسواق غير النشطة. وتضمن التقرير على جملـة مـن النتائج والتوصيات أهمها:

- التأكيد على أهمية معايير القيمة العادلة من منطلق أنها تلعب دور لا يستهان به في إضفاء الشفافية على عملية الإبلاغ المالي

- في حالة أن السوق لم يعد نشطا يتوجب استقاء معلومات القيمة العادلة من المعلومات المتوفرة في الأسواق الأخرى المشابهة، ووضحت أن المقصود بالمعلومات المتوفرة هي أسعار الأدوات المالية المشابهة والمأخوذة من سماسرة الأوراق المالية أو الشركات المتخصصة بخدمات التسعير، وقد حذرت اللجنة من عدم اعتماد الاجتهاد والتقدير الشخصي للأسعار في ظل أسواق غير نشطة.

وبعد إعلان تقرير لجنة الخبراء الماليين قال مجلس معايير المحاسبة الدولية ***IASB*** وعلى لسان رئيسه ***Sir David Tweedie*** "بأن المحاسبة ليست السبب في حدوث الأزمة الائتمانية، ولكن من المهم جدا بأن يثق المتعاملون في الأسواق بالمعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية، ولهذا السبب فقط قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بمراقبة أداء معايير الإبلاغ المالي وتحرك بشكل سريع للتعامل مع القضايا التي أبرزتها الأزمة الائتمانية، وقد استطاع تحقيق نجاح متقدم في تحقيق الأهداف المنشودة من خلال نتائج وتوصيات تقرير منتدى الاستقرار المالي ***FSF***".

١- في ٢٠٠٨/١٠/٣١ أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية دليلا استرشاديا عن كيفية تطبيق آلية قياس القيمة العادلة عندما يصبح السوق غير نشط. وقد أشار إعلان نشر الدليل بأن هذا الدليل يتماشى جنبا إلى جنب مع التقرير الصادر من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية ***FASB***، ومما هو ملاحظ بأن الدليل الاسترشادي استند تماما على تقرير لجنة الخبراء الاستشاريين ***EAP***.

٢- في ٢٠٠٨/١١/٣ أعلن كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ***IASB*** ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية ***FASB*** بأنهم سوف يجتمعوا في لندن في ٢٠٠٨/١١/١٤ لنقاش قضايا الإبلاغ المالي التي أبرزتها الأزمة المالية العالمية. حيث استمعوا لأراء شريحة كبيرة من أصحاب الحقوق مستخدمي ومعدي القوائم المالية، وجهات حكومية، مشرعين، وآخرين، وذلك بهدف مساعدتهم على تحديد القضايا المحاسبية التي تحتاج إلى انتباه عاجل وفوري كي يتم تحسينها بشكل

يضمن استمرار مساهمتها في تعزيز ثقة المستثمرين في الأسواق المالية. كما أعلن المجلسان بأنهما بصدد إنشاء لجنة استشارية مشتركة عليا.

٣- في ٢٠٠٨/١١/١١ قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتوجيه خطاب رسمي لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية ***George W Bush*** بصفته مضيفا وراعيا لمؤتمر قمة العشرين المزمع إقامته في ٢٠٠٨/١١/١٥ وانطلاقا من علم المجلس أن قضايا معايير المحاسبة، والأزمة الائتمانية والحاكمية المؤسسية مدرجة على أجندت المؤتمر فان المجلس يقدم له هذه الرسالة كي يبلغ رؤساء الدول المجتمعين عن دور مجلس معايير المحاسبة الدولية كجهة مستقلة مناط بها مهمة تطوير معايير عالمية موحدة في تحديد القضايا المحاسبية الناشئة عن أزمة الائتمان. وقد تضمنت الرسالة شرح مفصل لمجمل الخطوات التي تمت لمواجهة الأزمة.

٤- في ٢٠٠٨/١١/١١ وبناء على الدعوة الموجهة في ٢٠٠٨/١٠/٢٨ لرئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية من قبل لجنة خزانة مجلس العموم ***HCTC*** ومطالبته بتقديم دليل خطي حول دور المحاسبة في الأزمة الائتمانية، فقد قام فعلا ***Sir David Tweedie*** بتقديم تقريره، والذي اطلعت عليه اللجنة في جلسة الاستماع حول التحقيق في الأزمة البنكية وتحديدا ٢٠٠٨/١١/١١ ويمكن تلخيص أهم ما جاء ذلك التقرير بما يلي:

أ. إن السبب الحقيقي وراء الأزمة المالية الائتمانية يعود إلى الممارسات السيئة التي اتبعت في عمليات الإقراض، واقتصر دور المحاسبة على عكس حقيقة تلك الممارسات الاقتصادية للبنوك التي كانت تحت الرسملة.

ب. إن أردنا إعادة الثقة للسوق فيجب أن نواجه الخسائر كاملة، وإلا لن تستطيع البنوك في المستقبل إقراض بعضها البعض ولا حتى إقراض عملائها. ولم يكن لمعايير القيمة العادلة دور إلا أنها أظهرت الخسائر الحقيقية ولم تساهم

فيها، ولو كانت هناك محاولة لإخفاء الشفافية من خلال عدم استخدام معايير القيمة العادلة لساهم ذلك في تأجيل ظهور الخسائر وليس منعها.

ج. لقد أظهرت أزمة البنوك الائتمانية الحاجة لمنهجية عالمية في تشريع، ومراقبة الأسواق الرأسمالية.

د. يجب أن يتم الاستمرار باستخدام معايير القيمة العادلة، وبشكل مكثف أكثر من السابق، خصوصا وأن لها دورا لا يستهان به في إضفاء الشفافية على معلومات القوائم المالية، وفي حالة عدم تطبيقها سوف يفقد المستثمر الثقة بالقوائم المالية. وتم الاستشهاد بنتائج الاستفتاء الذي تم من قبل اتحاد المستثمرين العالميين لـــ ٥٩٧ مستثمر، والذي أشار إلى أن:

- ٧٩% من المستثمرين لا يؤيدون وقف التعامل بمعايير القيمة العادلة.
- ٨٥% من المستثمرين يعتقدون أنه في حالة إيقاف استخدام معايير القيمة العادلة سوف يكون له أثر مباشر على تدني الثقة بالنظام البنكي.

هـ. لقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتجاوبا مع الأزمة، باتخاذ عدد من الإجراءات المهمة وشكل لجاناً عليا وتعاون مع مجلس معايير المحاسبة الأمريكي سعيا لتحقيق هدفين رئيسيين

- تطوير معايير عالمية مناط بها إخراج قوائم مالية تتمتع بشفافية عالية جدا.
- تزويد الآلية ودلائل الإرشاد المناسبة لتطبيق تلك المعايير.

و. لقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإدارة عدد من الاجتماعات واللقاء لاستقاء أراء كل من له اهتمام بالقضايا المالية في ظل الأزمة. وبناء عليها تم إصدار كل ما هو ضروري، ومن أهم تلك الأمور الدليل الاسترشادي في كيفية تطبيق القيمة العادلة في ظل الأسواق غير النشطة.

ز. إن توقف عمليات الإقراض حاليا في ظل الأزمة الحالية يعود وبشكل رئيسي لفقدان الثقة بين المؤسسات المالية، والدعوة إلى وقف استخدام معايير القيمة العادلة لن يعيد الثقة للسوق ولن

يحدث تغيير على عودة عمليات الإقراض لمسارها الطبيعي.

في ٢٠٠٨/١١/١٤ أعلن مجلس معايير المحاسبة الدولية ***IASB*** ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية ***FASB*** عن تشكيل مجموعة استشارية عليا يترئسها كل من ***Hans Hoogervost*** (رئيس سلطة هولندا للأسواق المالية)، و ***Harvey Goldschmid*** (المفوض السابق للجنة تبادل الأوراق المالية الأمريكية ***SEC***) والتي سوف تشمل كذلك على عدد من الأعضاء من فئات المستثمرين، المدققين، ومستخدمي القوائم المالية. وأوكلت لها مهام تحديد القضايا المتعلقة بإعداد التقارير المالية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، وتم تشكيل المجموعة بهذا الشكل كي تضمن أن قضايا إعداد التقارير المالية في ظل الأزمة العالمية تناقش بشكل منسق وعلى مستوى عالمي عالي جدا. وأشار الإعلان أنه سوف يصار إلى الانتهاء من تشكيل المجموعة بشكلها النهائي خلال فترة ٤ أو ٦ شهور، وأن كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ***IASB*** ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية ***FASB*** سوف يلتزمان بتوصياتها التزاما كاملا.

لقد أثرت الأزمة المالية العالمية على جميع قطاعات الأعمال بحكم أن قطاع البنوك يعد السوق الوسيط والمحرك الرئيسي لجميع القطاعات، وبالتالي فإن اختلال سياسة الائتمان كان لها وقع كبير على جميع قطاعات النشاط. ومن هنا يؤكد المجتمع المهني بأن المعايير المحاسبية، وبالتحديد معايير القيمة العادلة، لم يكن لها ضلع في نشوء وتفاقم هذه الأزمة بقدر ما كانت الأداة التي كشفت وأظهرت عيوب الإدارة الائتمانية. ومن هنا يبرز تأثير محاسبة القيمة العادلة على الاقتصاد، انطلاقا من اعتمادها على الحقائق الاقتصادية، وليس على الفرضيات المحاسبية التقليدية، بحيث ساهمت المحاسبة الجديدة في تقريب مفهوم القيمة من المنظور الاقتصادي مع مفهوم القيمة من المنظور المحاسبي.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

- تعتبر البيانات المالية من الوسائل الهامة لإيصال المعلومات المالية إلى كافة القطاعات الاقتصادية لأغراض الاقتصاد الكلي أو الجزئي، مما يستوجب أن تتضمن البيانات المالية معلومات كاملة ودقيقة تقدم في الوقت المناسب، وعلى درجة كبيرة من المصداقية والشفافية، والنهوض بمستوى الإبلاغ المالي من مجرد تسجيل للمعلومات التاريخية إلى معلومات مالية حديثة تعكس الوقائع الاقتصادية وتستشرف المستقبل انطلاقا من بيانات موضوعية تستند إلى الحقائق.
- إن الحاجة إلى معايير محاسبية دولية كانت وليدة الظروف والتطورات الاقتصادية التي شهدها العالم، بحيث أصبح لزاما وجود قواعد عامة تعالج من خلالها المسائل المحاسبية المتشابهة. وتعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها من قبل المستثمرين، المقرضين والمحللين الماليين وغيرهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية. وبالنظر لاختلاف حاجيات كل جهة من الجهات المستخدمة للقوائم المالية، يتم إعداد قوائم مالية واحدة تدعى القوائم المالية ذات الغرض العام، بحيث تسعى لتلبية احتياجات الأطراف الداخلية والخارجية المهتمة بشؤون المنشأة.
- إن المطبق حاليا في العالم هو المعايير المحاسبية الدولية ***IFRS*** والمعايير المحاسبية الأمريكية بالإضافة إلى وجود دول تتبنى معايير وطنية مشتقة من المعايير الدولية والأمريكية، والتفاوت في استخدام المعايير يجعل من الصعوبة وضع مقارنات لمتخذي القرار الاستثماري خاصة المؤسسات المالية. ومن هذا المنطلق يمكن القول إن الهدف الأساسي من وجود المعايير المحاسبية الدولية هو تحقيق التوافق المحاسبي الدولي**International Accounting Harmonization** وترشيد القرارات الاقتصادية عبر الاستفادة من الكشوفات المالية التي يتم إعدادها وفق تلك المعايير الدولية. أما عدم وجود مثل هذه المعايير فيعني اللجوء إلى استخدام طرائق محاسبية

محلية تكون مخرجاتها كشوفات مالية متباينة يصعب الاستفادة منها من قبل المستخدمين الداخليين أو الخارجيين، وعدم مصداقية إجراء المقارنات بين الشركات على المستويين المحلي والدولي، وذلك بسبب اختلاف أسس معالجة العمليات والأحداث المحاسبية للمنشاة الواحدة أو المنشآت المختلفة.

- إن السبب الحقيقي وراء الأزمة المالية الائتمانية يعود إلى الممارسات السيئة التي اتبعت في عمليات الإقراض واقتصر دور المحاسبة على عكس حقيقة تلك الممارسات الاقتصادية للبنوك في محاولة لإضفاء الشفافية على معلومات القوائم المالية. وقد كانت المعايير المحاسبية الدولية ثغرة نفذت منها مجالس الإدارات لتضخيم الأصول والتلاعب في الأرباح، فهناك اتفاق بين المحللين بأن الأزمة المالية، أو أزمة الرهن العقاري، قد حدثت بسبب تلاعب الإدارة في عملية تقييم الرهونات العقارية، وتم ذلك بالاعتماد على المعيار المحاسبي الأمريكي رقم ١٥٧ والخاص بالقيمة العادلة. وفي الحقيقة أن المعيار يؤكد على الإفصاح على القيمة العادلة، كما ينص على ضرورة أن تكون التقديرات موضوعية وذات درجة عالية من الموثوقية والشفافية.

ثانياً: التوصيات

- ضرورة اعتماد معايير الشفافية والإفصاح على معلومات القوائم المالية لما لها من أهمية في تعزيز ثقة المستثمر.
- تفعيل الدور الرقابي من قبل الحكومات لضبط التلاعب المحاسبي في تطبيق المعايير عند إعداد وعرض القوائم المالية.
- المتابعة المستمرة للمتغيرات المعاصرة التي تطرأ على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.
- العمل على تدريب وتأهيل كوادر متخصصة لتطوير مهنة المحاسبة بما ينسجم مع المتغيرات المعاصرة بهدف اكتساب مهارات جديدة في هذا المجال.

The effect of evaluating the financial and real estate investments by the fair value on the global financial crisis under the international accounting criteria

Abstract

It is believed that there is direct relation between international accounting criteria and global financial crisis that shocked the world without any exemption. However, professional community reiterates that accounting criteria, particularly fair value criteria, did not have any role in the emergence and aggravation of this crisis, rather it was the tool that revealed and disclosed the defects of the credits managements. Hence, the impact of the fair value accounting on the economy is evident, based on their dependants on economic facts, rather than traditional accounting hypothesis. Contemporary accounting has contributed to bridge the concept of value from the economic concept along with value concept from the accounting prospective.

Therefore, the research focuses on this issue being the cornerstone in this critical stage witnessed by companies on the local, territorial and international levels. The importance of the research is that it highlights the necessity of applying these criteria to benefit from the same in the development of business and the accounting practices that in turn will enhance the position of companies and contribute, to some extent, to tackling the probable problem that may be witnessed in the future. In addition, the research indicates the nature and futures of accounting information system in addition to the accounting impacts and consequences of the global financial crisis. Further, it reflects the necessities to adopt international accounting criteria and the importance of preparing and exhibiting financial statements.

The research work provides detailed analysis of the employment of the criterion no. 157, particularly market approach in order to analyze the accounting impact and consequences of the global financial crisis.

The research proposes set of recommendations which designed to rectify the source of disclosing manipulation and accounting fraudulence while envisaging the methods/techniques of tackling the problem.

قائمة المراجع المعتمدة:

١- د. وليد محمد عبد الله الشباني، **دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات السعودية**، قسم المحاسبة ــ كلية إدارة الأعمال ــ جامعة الملك سعود.

٢- كمال الدين مصطفى الدهراوي، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ٤٧.

٣- د. مأمون حمدان، **معايير المحاسبة الدولية**، هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالتعاون مع جمعية المحاسبين القانونيين السورية، دورة معايير المحاسبة الدولية – دمشق كانون الأول ٢٠٠٩، ص ٤.

٤- د. مأمون حمدان، مرجع سبق ذكره، ص ٥.

٥- د. خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية ٢٠٠٧ IFRSs & IASs**، الطبعة الأولى، مكتبة الجامعة الشارقة، إثراء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ٢٠٠٨، ص ٢٠.

٦- د. شنوف شعيب، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية (المحاسبة العامة حسب النظام المحاسبي الجديد للمؤسسات – التحليل المالي الحديث)**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، ٢٠٠٩، ص ١٢٨.

٧- د. طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية**، أسس الإعداد والعرض والتحليل، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ٢٦.

٨- د. شنوف شعيب، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، مرجع سابق، ص١٣١.

٩- خالد جمال الجعارات، **مرجع سبق ذكره**، ص ٣١.

١٠- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية- الجوانب النظرية والعملية**، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، ٢٠٠٨، ص ٠٢.

١١- د. خالد جمال الجعارات، **مرجع سبق ذكره**، ص ٣١.

١٢- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **مرجع سبق ذكره**، ص ٧.

١٣- للتوضيح أكثر أنظر: د. خالد جمال الجعارات، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٥٧-٦٠.

١٤- د. طارق عبد العال حماد، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٢٨.

١٥- د. شنوف شعيب، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، مرجع سابق، ص١٣٥.

١٦- د. خالد جمال الجعارات، **مرجع سبق ذكره**، ص ٥٨.

١٧- نفس المرجع، ص ٦٠.

١٨- د. طارق عبد العال حماد، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٠٩.

١٩- د. حسين مطر السلع، **الأزمة المالية العالمية - حقائق وشواهد**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول الأزمة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة/ الجزائر، يومي ١٤ و١٥ نوفمبر ٢٠٠٩.

٢٠- د. رامز الطنبور، **أزمة مالية أم أزمة رأسمالية**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول الأزمة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة/ الجزائر، يومي ١٤ و١٥ نوفمبر ٢٠٠٩.

٢١- د. شنوف شعيب، زاوي أسماء، **دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية**، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف/ الجزائر، ٢٠ و٢١ أكتوبر ٢٠٠٩.

٢٢- د.إبراهيم خليل، **أثر الانهيار المالي المعاصر للشركات العالمية في المحاسبة والتدقيق**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث حول الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول، جامعة الإسراء الأهلية، عمان – الأردن خلال الفترة ٢٨-٢٩ أفريل٢٠٠٩.

٢٣- د. حسن توفيق محمود مصطفى، **أثر الأزمة المالية على المعايير المحاسبية**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول الأزمة المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة/ الجزائر، يومي ١٤ و١٥ نوفمبر ٢٠٠٩.

٢٤- د. محمد آل عباس، **المعيار المحاسبي FAS157 هل كان جلاد الأزمة المالية أم ضحيتها:** www.mostshark.net/vp/showthread.phpt=58775

٢٥- انهيار شركة إنرون نهاية ٢٠٠١، والذي اعتبر أكبر إفلاس لشركة أمريكية.

٢٦- د. محمد آل عباس، **مرجع سبق ذكره.**

٢٧- حسين الغزوي، **القيمة العادلة في قفص الاتهام**، *http://www.jps-dir.com/default.asp*، تاريخ التصفح ٢٠١٠/١٠/١١.

٢٨- نفس المرجع.

٢٩- أ. د محمد مطر، أ. د عبد الناصر نور، د. ظاهر القشي، **العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية**، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا MEU، عمان- الأردن.

٣٠- نفس المرجع.

٣١- حسن عبد الكريم سلوم، د. بتول محمد نوري، **دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال "التحديات- الفرص- الآفاق" كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن.

٣٢- أ. د محمد مطر، أ. د عبد الناصر نور، د. ظاهر القشي، **مرجع سبق ذكره.**